# الاقتصاد الريعي وإعادة إنتاج السلطة الأبوية

**د. سهام يوسف**

04 ايار 2026

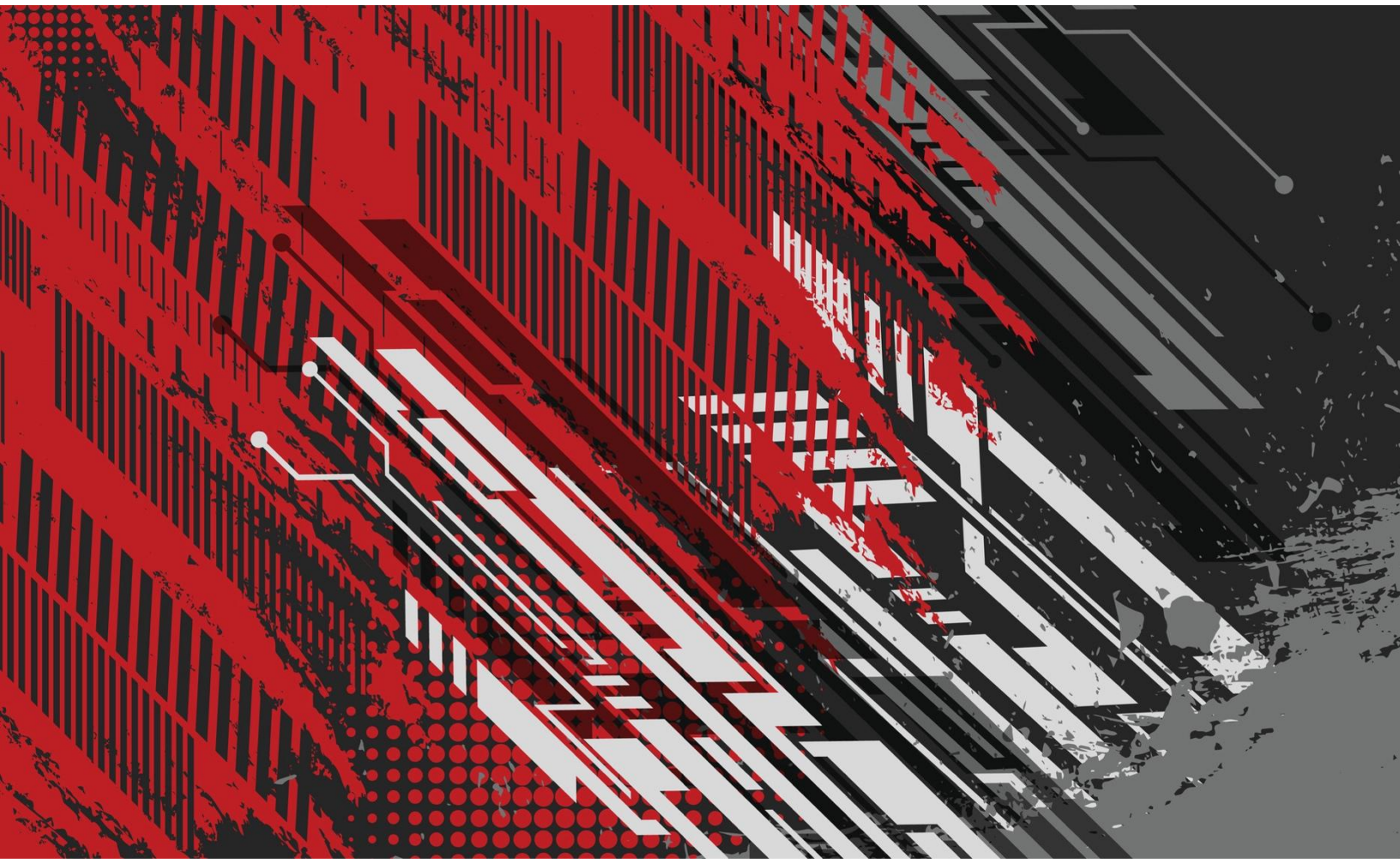

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

**الاقتصاد الريعي وإعادة إنتاج السلطة الأبوية**

في العراق، لا تنفصل العلاقة بين المجتمع والسلطة عن طبيعة الاقتصاد الذي يعيد إنتاجها. فحين يُنظر إلى المسؤول بوصفه "أبو الخبزة" أو صاحب الفضل في أرزاق الناس، فإن ذلك لا ينشأ من فراغ، بل من بنية اقتصادية ريعية تجعل الدولة الموزّع الأكبر للثروة، وتدفع المجتمع، من حيث يدري أو لا يدري، إلى إعادة صياغة علاقته بالسلطة على أساس المنفعة لا المواطنة.

تفسير هذه الظاهرة يتطلب العودة إلى طبيعة العلاقة بين تمويل الدولة وبنيتها السياسية. فحين تقوم الدولة على مساهمة المواطنين عبر الضرائب والعمل والإنتاج، تنشأ تلقائياً مطالبة مقابلة بالحقوق والرقابة والتمثيل، وهي الفكرة التي حضرت مبكراً في تصورات العقد الاجتماعي عند جون لوك وجاك روسو، حيث تقوم الشرعية على تبادل واضح بين السلطة والمجتمع. فالمواطن لا يموّل الدولة لكي يتلقى مِنّة، بل لكي يحصل على حماية وعدالة ومشاركة في القرار.

أما في الاقتصاد الريعي، حيث تأتي الموارد من الخارج عبر بيع النفط، فإن الدولة لا تحتاج المجتمع مالياً بالقدر نفسه، بينما يحتاجها المجتمع بوصفها بوابة للرواتب والوظائف والعقود والإعانات. وهنا يختل ميزان العلاقة.

ومن زاوية الاقتصاد السياسي، وخصوصاً في إطار نظرية الاختيار العام، فإن سلوك الفاعلين داخل الدولة يتأثر بالحوافز أكثر من النوايا ، وبناءً على ذلك، فإن من يتحمل &كلفة الدولة يمتلك حافزاً أقوى لمراقبة إنفاقها والمطالبة بالكفاءة والشفافية. أما حين تأتي الموارد من خارج المجتمع، كما في الاقتصادات النفطية، يضعف هذا الرابط، ويتحوّل السؤال العام من "كيف تُدار أموالنا؟" إلى "كيف نحصل على نصيبنا؟".

وقد تناولت أدبيات الدولة الريعية، ومن أبرزها أعمال حازم بيبلاوي، هذا النمط من الدول التي تعتمد على دخل خارجي ريعي، فتغدو أقل اعتماداً على المجتمع مالياً، بينما يزداد المجتمع اعتماداً عليها اقتصادياً. ومع الزمن، لا يقتصر أثر ذلك على المالية العامة، بل يمتد إلى الوعي السياسي نفسه، إذ تعمل هذه الدول ضمن منطق حوكمة يختلف عن الدول القائمة على الضرائب والإنتاج. فحين لا تقوم المالية العامة على مساهمة المواطنين، يضعف الرابط التقليدي بين التمويل والتمثيل، وتتراجع المطالبة بالمحاسبة السياسية المرتبطة تاريخياً بمبدأ "لا ضرائب بلا تمثيل".

في ظل هذا النمط، تميل السلطة إلى قدر أعلى من المركزية، لأن الدولة لا تحتاج إلى التفاوض المستمر مع المجتمع لجباية الموارد، كما تتعزز نظرة ترى الدولة مصدراً للوظائف والدعم والمنافع أكثر من كونها إطاراً للإنتاج والمواطنة. ومع غياب الضوابط المؤسسية الكافية، قد تتحول الموارد العامة إلى مجال للتنافس الزبائني، حيث يجري توظيفها لترسيخ النفوذ السياسي وتوسيع شبكات الولاء.

كما أن ضعف المؤسسات ينعكس على شكل العلاقة اليومية بين المواطن والدولة. ففي البيئات المؤسسية المستقرة، يتعامل المواطن مع الدولة بوصفها منظومة قوانين وإجراءات، تُطلب الحقوق فيها من النظام لا من الأشخاص. أما في السياقات التي تضعف فيها المؤسسية، وتصبح الدولة المصدر الرئيس للوظائف والدخل، فإن الوصول إلى الخدمة العامة يميل إلى المرور عبر الأشخاص لا القواعد، ما يعزز الطابع الشخصي في الطلب والمخاطبة، ويحوّل الحق من استحقاق قانوني إلى منفعة يُرجى الوصول إليها عبر مركز القرار.
أما السلطة الأبوية، في السياق العراقي، فلا تقتصر على العلاقات الاجتماعية التقليدية، بل تمتد إلى المجال السياسي نفسه، حيث يُعاد إنتاج صورة الزعيم بوصفه راعياً للجماعة، مانحاً للحماية والمنافع، في مقابل الطاعة أو الولاء. وهنا تتقاطع البنية الريعية مع الإرث الاجتماعي في إنتاج علاقة غير متوازنة بين المجتمع والسلطة.

وتظهر هذه الثقافة أيضاً في المجال الاجتماعي والخطاب العام، حين تُقدَّم الوظيفة العامة أحياناً بوصفها منحة تُنال عبر الوساطة أو القرب من مركز القرار، لا استحقاقاً تحكمه الكفاءة وتكافؤ الفرص. ويُنظر إلى صرف الرواتب أو تنفيذ الخدمات الأساسية، في بعض الأحيان، كما لو أنها فضل سياسي، رغم أنها من صميم واجبات الدولة الممولة من المال العام.
وتتجلى هذه الثقافة بوضوح في بعض الخطابات الشعبية التي تُنسب فيها السياسات الاقتصادية إلى الأشخاص لا إلى المؤسسات. فحين تُرفع الرواتب أو تُوسّع بعض الامتيازات الوظيفية، قد يُنظر إلى ذلك بوصفه "مكرمة" من المسؤول لا نتيجة قرار مالي عام، فيُختزل الفعل الحكومي بشخص واحد. ومن هنا ظهرت تسميات من قبيل "أبو الخبزة" للدلالة على من ارتبطت في أذهان البعض فترات حكمه بتوسيع الرواتب أو التعيينات، وهو ما يعكس انتقال السياسة الاقتصادية من كونها سياسة دولة إلى كونها إنجازاً شخصياً في المخيال العام.

في هذه البيئة، تتحول الوظيفة العامة من حق تنظمه الحاجة والكفاءة إلى "فرصة" تُنتظر من صاحب القرار، ويتحول الإنفاق العام من سياسة مالية إلى أداة نفوذ سياسي . ومع الزمن، تنشأ لغة تمجّد الفرد لا المؤسسة، فيُختزل المال العام بشخص، وتُختزل الدولة باسم، ويُنسى أن تلك الأموال هي ملك المجتمع لا ملك الحاكم.
هذه الظاهرة لها كلفة اقتصادية عالية. فهي تشجع على التوسع في التوظيف غير المنتج، وتجعل الدخل مرتبطاً بالولاء أكثر من ارتباطه بالإنتاجية، وتزيد من سوء تخصيص الموارد. كما أنها تضعف المساءلة، لأن المواطن الذي يرى حقه "منة" سيتردد في محاسبة من منحه إياها، بينما المواطن في الدولة الحديثة يحاسب لأنه يعتبر الخدمة مقابلاً لحق أصيل.

والأخطر أن الثقافة الريعية تعيد إنتاج نفسها. فكلما تراجعت القطاعات الإنتاجية ازداد الاعتماد على الدولة، ومع هذا الاعتماد تتسع مساحة التفاعل غير المؤسسي في السياسة، فتضعف فرص الإصلاح الاقتصادي الحقيقي. إنها دائرة مغلقة، ريع يولّد تبعية، والتبعية تعيق التنويع، وغياب التنويع يعيد إنتاج الريع.
في السياق العراقي شكّل النفط لعقود المصدر الرئيس للإيرادات العامة، ما جعل الدولة أكبر ربّ عمل والمصدر الأكبر للإنفاق في الاقتصاد، ونتيجة لذلك، ارتبطت فرص العمل والدخل بدرجة كبيرة بالقرار الحكومي، لا بمنطق السوق أو الإنتاج، ما أسهم في نشوء شبكات من الولاء السياسي والاجتماعي حول مركز التوزيع.

هذا النمط لا يقتصر على العراق، إذ ظهر في عدد من الدول النفطية بدرجات متفاوتة، إذ أن حدّة الظاهرة تختلف بحسب عوامل مثل كفاءة الإدارة وحجم السكان ودرجة تنويع الاقتصاد، ما يؤدي إلى تفاوت في مستوى الاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي للدخل.
لكن المسار أعلاه ليس قدراً محتوماً، فالنرويج ، رغم كونها دولة نفطية. فقد جرى توجيه العائدات النفطية عبر صندوق سيادي وإدارتها ضمن إطار مؤسسي شفاف، مع الحفاظ على اقتصاد متنوع ومؤسسات قوية ونظام ضريبي فعال. ونتيجة لذلك، لم يتحول النفط إلى أداة لتوزيع الزبائنية، بل بقي ضمن منظومة مالية منضبطة، ما جعل علاقة المواطن بالدولة تقوم على المحاسبة لا على الامتياز، وكذلك استفادت بوتسوانا من الموارد الطبيعية، خصوصاً الماس، لكنها استثمرت في بناء مؤسسات مستقرة نسبياً وتطوير التعليم والبنية التحتية، ما ساعدها على تجنب كثير من آثار ما يُعرف بلعنة الموارد التي وقعت فيها دول أخرى، حيث يؤدي الريع إلى إضعاف التنويع الاقتصادي وتضخم الاعتماد على الدولة.

وتوضح التجارب أن الدولة الريعية تعيد تشكيل العلاقة بين المجتمع والسلطة عبر تقليص دور المجتمع في التمويل، وتوسيع دور الدولة في التوزيع، ما ينعكس على الثقافة السياسية، ويعزز الشخصنة، ويضعف مفهوم الحقوق، ويزيد من منطق انتظار المنح.

الخروج من هذه الحلقة لا يكون بتبديل الأشخاص فقط، بل بتغيير قواعد اللعبة الاقتصادية، تنويع مصادر الدخل، دعم القطاع الخاص المنتج، إصلاح الخدمة المدنية، ربط التوظيف بالكفاءة، توسيع القاعدة الضريبية تدريجياً، وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام. فعندما يساهم المواطن في تمويل الدولة، سيطالبها تلقائياً بالحساب. وعندما تأتي الفرص من السوق والإنتاج لا من المكاتب السياسية، ستضعف صورة "أبو الخبزة" تلقائياً.

**المراجع:**


1. Giacomo Luciani (eds.), The Rentier State, 1987. & Hazem Beblawi.

2. John Locke, Two Treatises of Government, 1689..

3. Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, 1762..

4. Gordon Tullock, The Calculus of Consent, 1962. & James M. Buchanan.

**الكاتب: دكتورة سهام يوسف**

دكتوراة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

## عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

## ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

**iraqieconomists.net**
info@iraqieconomists.net
**WhatsApp +964 786 629 6600**